التقرير الخاص بمركز مؤشر الأداء حول مجريات العملية الانتخابية

لمجلس النواب العشرين

العام 2024

مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

عمان

أيلول 2024

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

الفهرس

المقدمة.....3
الإطار التشريعي للانتخابات النيابية.....5
مراحل مراقبة العملية الانتخابية.....8
التوصيات.....12

مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

المقدمة:

تُعتبر الانتخابات البرلمانية النيابية لعام 2024 في الأردن حدثًا سياسيًا محوريًا، إذ تمثل فرصة هامة لتعزيز الديمقراطية وتفعيل المشاركة الشعبية في الحياة السياسية. وفي هذا السياق، يسعى " مركز مؤشر الأداء| كفاءة" للعب دور في رصد ومراقبة مؤشرات الامتثال في العملية الانتخابية، بما يضمن نزاهة وشفافية الانتخابات في مختلف مراحلها.

تأسس مركز مؤشر الأداء | كفاءة عام 2020 وهو منظمة غير حكومية تعمل على تعزيز الأداء الحكومي والمؤسسي والمجتمعي من خلال تطوير المؤشرات والأبحاث والسياسات العامة. ويهدف المركز إلى تعزيز الشفافية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية عبر توفير بيانات وتحليلات دقيقة تسهم في صنع قرارات مستنيرة، ويعمل المركز من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية وذلك من خلال الرقابة على العمليات المؤسسية المختلفة وتحليلها بما فيها امتثال المؤسسات الحكومية والهيئات للمعايير الدولية في مختلف مجالات التنفيذ.

في إطار الانتخابات البرلمانية النيابية لعام 2024، يولي مركز مؤشر الأداء أهمية بالغة لدوره في هذه المرحلة الدقيقة، إذ تُعتبر هذه الانتخابات اختباراً حاسماً لمستوى التقدم الديمقراطي في الأردن، بالإضافة إلى كونها فرصة لتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية. استناداً إلى خبراته السابقة، قام المركز بتوسيع نطاق المراقبة ليشمل جميع جوانب العملية الانتخابية، بدءاً من تسجيل المرشحين، مروراً بالحملات الانتخابية، ويوم الاقتراع، وصولاً إلى عمليات الفرز وإعلان النتائج. وقد عمد المركز إلى توظيف أدوات وتقنيات متقدمة لضمان نزاهة وحيادية المراقبة، بما في ذلك تقنيات التحليل الرقمي والأنظمة الإلكترونية لرصد البيانات الانتخابية وتوثيق أي مخالفات قد تطرأ.

يحرص مركز مؤشر الأداء على الالتزام بأعلى المعايير الدولية المعتمدة في رصد الانتخابات، حيث يولي اهتماماً خاصاً لضمان الحيادية والشفافية في تقاريره. وقد قام المركز بتشكيل شبكة من المراقبين الميدانيين المدربين، الذين تم توزيعهم بشكل استراتيجي على مختلف مراكز الاقتراع في كافة أنحاء المملكة. هؤلاء المراقبون يتابعون عن كثب سير العملية الانتخابية، بدءاً من تسجيل الناخبين وتسهيل عملية التصويت، وصولاً إلى عمليات العدّ والفرز، لضمان خلو العملية الانتخابية من أي تجاوزات أو مخالفات قد تؤثر على نزاهتها.

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

استناداً إلى خبرته الواسعة في مجال مراقبة الانتخابات المحلية، يؤكد مركز مؤشر الأداء على أهمية تقديم معلومات دقيقة وشفافة للمواطنين وأصحاب المصلحة. لتحقيق هذا الهدف، عمل المركز على إصدار تقارير دورية تسلط الضوء على ملاحظاته وتقييماته لسير العملية الانتخابية في مراحلها المختلفة. تُتاح هذه التقارير للجمهور ووسائل الإعلام، مما يساهم في تعزيز بيئة شفافة وموثوقة ويعزز من مستوى الثقة في العملية الانتخابية.

إحدى الجوانب الأساسية التي يركز عليها مركز مؤشر الأداء في هذه الانتخابات هي رصد مدى الامتثال للقوانين الانتخابية والتشريعات السارية، بما في ذلك قانون الانتخاب الجديد. كما يُولي المركز اهتماماً خاصاً لمتابعة مدى التزام المرشحين والناخبين بالإجراءات المعتمدة. بالإضافة إلى ذلك، قام المركز بمتابعة الجوانب اللوجستية والتنظيمية المتعلقة بتسهيل وصول المواطنين إلى مراكز الاقتراع، مع ضمان تمكين الناخبين من التعبير عن إرادتهم بحرية تامة ودون أية ضغوط أو تدخلات خارجية.

في ضوء هذا الدور الحيوي، يسعى مركز مؤشر الأداء من خلال رصده للانتخابات البرلمانية النيابية لعام 2024 إلى تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والديمقراطية في الأردن. يهدف المركز إلى تقديم نموذج متكامل للرقابة المجتمعية التي تسهم في دعم العملية الديمقراطية وتحقيق العدالة الانتخابية. بفضل ما يمتلكه من خبرات متقدمة وأدوات فعالة، يتطلع المركز إلى إضافة قيمة ملموسة في هذا الاستحقاق الانتخابي الذي يحمل أهمية بالغة لمستقبل الأردن السياسي والاجتماعي .

في إطار عمل المركز على تطوير مؤشر امتثال، الذي صُمم خصيصًا لقياس أداء العملية الانتخابية وفقًا للقوانين المحلية والمعايير الدولية وأفضل الممارسات، يُعَدّ هذا التقرير جزءًا من التزام المركز بتلبية متطلبات الهيئة المستقلة للانتخاب والامتثال للتعليمات الصادرة للجهات الرقابية، ويهدف التقرير إلى تقديم تحليل دقيق حول مدى تطابق العملية الانتخابية مع المعايير المحددة.

يقوم المركز وبشكل مواز لتقديم هذا التقرير على إعداد تقرير مفصل يستند إلى بيانات جمعها من مختلف جوانب العملية الانتخابية، ويشمل تحليلًا شاملاً لأداء الانتخابات بناءً على معايير مؤشر امتثال، وفي حين اكتمال جمع البيانات وتحليلها، سيتم مشاركة التقرير مع الهيئة المستقلة للانتخاب وتقديمه لها بشكل رسمي. علاوة على ذلك، سيُعقد مؤتمر صحفي خاص للإعلان عن النتائج وتوضيح تفاصيل التقرير، وذلك لتعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات للمجتمع المحلي ووسائل الإعلام.

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

الإطار التشريعي للانتخابات النيابية

أقرّ قانون الانتخاب الجديد في الأردن كجزء من سلسلة الإصلاحات السياسية التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وتحسين العملية الانتخابية. جاء هذا القانون بعد سنوات من النقاش والجدل حول ضرورة تعديل النظام الانتخابي في البلاد بما يلبي تطلعات الشعب ويعزز المشاركة السياسية. يسعى القانون إلى معالجة التحديات التي واجهت الانتخابات السابقة، بما في ذلك تعزيز تمثيل الأحزاب السياسية وزيادة مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية

أبرز ملامح قانون الانتخاب الجديد:

- النظام الانتخابي المختلط: يعتمد القانون الجديد على نظام انتخابي مختلط يجمع بين القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظات والقائمة الوطنية الحزبية. يتيح هذا النظام للناخبين التصويت لمرشحين على المستوى المحلي (دوائر المحافظات) وفي الوقت ذاته التصويت لقائمة حزبية على المستوى الوطني. حيث يهدف هذا النظام إلى تعزيز تمثيل الأحزاب السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي.
- تعزيز دور الأحزاب السياسية: يعتبر القانون الجديد خطوة هامة نحو تعزيز دور الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية. حيث تم تخصيص نسبة معينة من المقاعد في مجلس النواب للقوائم الحزبية الوطنية، مما يعزز من قدرة الأحزاب على تشكيل الحكومة مستقبلاً ويزيد من التمثيل السياسي المنظم. ويُعدّ هذا التحول جزءًا من جهود الحكومة لتعزيز الحياة الحزبية في البلاد وتحقيق استقرار سياسي أكبر.
- تعزيز تمثيل المرأة والشباب: خصص القانون الجديد كوتا محددة للمرأة لضمان تمثيل نسائي فعّال في البرلمان. بالإضافة إلى ذلك، يولي القانون اهتمامًا خاصًا لفئة الشباب من خلال تشجيع الأحزاب على إدراج مرشحين شباب في قوائمهم وتقديم الدعم لهذه الفئة لتعزيز مشاركتهم في صنع القرار.
- تقسيم الدوائر الانتخابية: أعاد القانون النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية لتعزيز التمثيل العادل لمختلف المناطق والمحافظات، وضمان التوازن بين عدد السكان والمقاعد المخصصة لكل دائرة. يهدف هذا التعديل إلى تقليل التفاوت في تمثيل الناخبين بين المحافظات المختلفة وضمان عدالة أكبر في توزيع المقاعد.
- التمويل الانتخابي ومراقبته: يتضمن القانون الجديد أحكامًا صارمة بشأن التمويل الانتخابي، حيث يحدد سقفًا للإنفاق الانتخابي لكل مرشح أو قائمة، مع إلزامية الإفصاح عن مصادر التمويل. يهدف ذلك إلى الحد من تأثير المال السياسي وضمان شفافية

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

العملية الانتخابية، ويشمل فرض عقوبات على المخالفين لضمان الامتثال للقواعد المالية.

- إدارة الانتخابات: منح القانون الجديد الهيئة المستقلة للانتخاب صلاحيات أوسع كجهة مسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية. تشمل هذه الصلاحيات الإشراف الكامل على سير الانتخابات، بدءاً من تسجيل المرشحين والناخبين، مرورًا بإدارة يوم الاقتراع، وحتى إعلان النتائج،بحيث يعزز ذلك من استقلالية الهيئة ويزيد من ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات.
- تحسين آليات الاقتراع والفرز: يهدف القانون إلى تبسيط وتحسين آليات الاقتراع والفرز من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير الأنظمة الإلكترونية. يسهم ذلك في تسريع عملية فرز الأصوات وتقليل فرص حدوث أخطاء أو تلاعب في النتائج، مما يعزز من نزاهة العملية الانتخابية.

يمثل قانون الانتخاب الجديد في الأردن نقلة نوعية نحو تعزيز الإصلاحات السياسية وترسيخ المسار الديمقراطي. ويسعى القانون إلى تعزيز تمثيل الأحزاب السياسية، مما يساهم في تقوية النظام الحزبي وزيادة قدرة البرلمان على تمثيل مختلف شرائح المجتمع، بما فيها النساء والشباب. كما يتوقع أن يؤدي النظام الانتخابي المختلط إلى زيادة التعددية السياسية، وتشجيع الناخبين على دعم القوائم الحزبية.

إضافة إلى ذلك، فإن تخصيص مقاعد للقوائم الحزبية يحفز الأحزاب على صياغة برامج سياسية واضحة وملموسة، وجذب الناخبين بناءً على تلك البرامج، بدلاً من الاعتماد على الولاءات الشخصية أو القبلية.

هذا ويعد قانون الانتخاب الجديد خطوة أساسية نحو تحقيق أهداف الإصلاح السياسي وتعزيز المشاركة الشعبية في الأردن. كما يُنتظر أن يسهم في تحسين جودة التمثيل البرلماني، وزيادة ثقة المواطنين في النظام الانتخابي، مما سيؤدي بدوره إلى استقرار الحياة السياسية ودعم تطور الديمقراطية في المملكة.

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

مراجعة مقترحة لقانون الانتخاب من مركز مؤشر الأداء:

يرى مركز مؤشر الأداء أن هناك ضرورة لمراجعة وتحديث بعض الأنظمة والإجراءات المنصوص عليها في قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022 لمجلس النواب، بهدف تحسين العملية الانتخابية وتعزيز تمثيل الفئات المختلفة في المجتمع. وفي هذا السياق، يقترح المركز ما يلي:

- تعزيز التمثيل النسبي: يدعو المركز إلى توسيع نطاق نظام القوائم النسبية لضمان تمثيل أكثر شمولية للفئات المختلفة في المجتمع. كما يقترح النظر في تخفيض العتبة الانتخابية (نسبة الأصوات المطلوبة لدخول المجلس) بهدف تشجيع الأحزاب الجديدة على المشاركة بفاعلية في العملية الانتخابية.
- إعادة توزيع المقاعد بناءً على الكثافة السكانية: يؤكد المركز على أهمية إعادة توزيع المقاعد البرلمانية بناءً على الكثافة السكانية بدلاً من الجغرافية، مما يضمن تحقيق مبدأ المساواة في قيمة الأصوات بين جميع مناطق المملكة. كما يدعو إلى مراجعة توزيع الدوائر الانتخابية بشكل يعكس التغيرات السكانية الداخلية ويضمن تمثيلاً عادلاً لجميع المناطق.
- تعزيز تمثيل المرأة والشباب: يشدد المركز على ضرورة زيادة نسبة الكوتا النسائية في البرلمان من 18 مقعدًا إلى نسبة أعلى تتناسب مع نسبة النساء في المجتمع، وذلك لتعزيز مشاركتهن في صنع القرار السياسي. كما يدعو إلى تعزيز دور الشباب في العملية الانتخابية.
- تنظيم تمويل الحملات الانتخابية: يقترح المركز فرض ضوابط صارمة على تمويل الحملات الانتخابية، بما في ذلك تحديد سقف للإنفاق الانتخابي ومراقبة مصادر التمويل. كما يدعو إلى إنشاء هيئة أو مديرية مستقلة تتبع الهيئة المستقلة للانتخابات، تكون مسؤولة عن الرقابة المالية على الحملات الانتخابية وإعداد تقارير دورية، إضافة إلى فرض عقوبات صارمة على شراء الأصوات والتدخلات غير القانونية.
- تعزيز النزاهة والشفافية: يرى المركز ضرورة تعزيز الرقابة الإلكترونية والشعبية على العملية الانتخابية لضمان نزاهتها وشفافيتها. ويشمل ذلك نشر النتائج الانتخابية بشكل فوري من خلال وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية.
- زيادة الوعي السياسي والمشاركة: يقترح المركز إدراج برامج تعليمية حول الانتخابات والديمقراطية في المناهج الدراسية، بهدف زيادة الوعي السياسي لدى الشباب وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في العملية السياسية.

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

- تمكين المغتربين من التصويت: يؤكد المركز على أهمية تمكين المواطنين المغتربين من ممارسة حقهم في التصويت من خلال آليات مرنة، مثل تحديد أماكن إقامتهم إلكترونيًا، أو التصويت في السفارات والقنصليات، أو عبر البريد، حسبما تراه الجهات الرسمية مناسبًا.
- تمكين الموقوفين والمرضى من التصويت: يدعو المركز إلى تمكين الموقوفين الذين لم تصدر بحقهم أحكام قضائية نهائية من ممارسة حقهم الدستوري في التصويت، وفقًا للآليات التي تحددها الجهات المختصة. كما يقترح تمكين المرضى المقيمين في المستشفيات من التصويت عبر آليات ملائمة تضمن مشاركتهم في العملية الانتخابية.

مراحل مراقبة العملية الانتخابية

مرحلة ما قبل الاقتراع:

- جداول الناخبين: أظهرت نتائج الرصد والتقييم أن عدد الاعتراضات الشخصية لعام 2024 بلغ 13,949 اعتراضًا، مقارنة بـ 15,972 اعتراضًا لعام 2020. هذا الانخفاض في الاعتراضات يعكس فعالية عمليات التنقيح المستمرة لجداول الناخبين، رغم أن جداول عام 2024 تضم نحو نصف مليون ناخب إضافي مقارنة بجداول عام 2020. فيما يخص الاعتراضات المقدمة ضد الغير، فقد تم تقديم 542 اعتراضًا في عام 2024 مقارنة بـ 740 اعتراضًا في عام 2020.
- تشير أحدث البيانات الصادرة عن المركز إلى أن دقة المعلومات المدرجة في جداول الناخبين وصلت إلى نسبة 99.7٪، وهي النسبة الأعلى مقارنةً بالانتخابات السابقة لعام 2020. هذه النسبة تؤكد التحسينات الكبيرة التي أُدخلت على نظام إدارة جداول الناخبين واستخدام تقنيات متقدمة تضمن دقة وموثوقية المعلومات. ويعكس ذلك التزام الهيئة المستقلة للانتخاب بأعلى معايير الجودة في إدارة البيانات، ما يسهم في تعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، ويعزز الثقة في منظومة الانتخابات.
- الترشح للانتخابات: أظهر أداء الهيئة المستقلة للانتخاب خلال عملية تسجيل المرشحين مستوى عالٍ من التنظيم والدقة. حيث حرصت الهيئة على ضبط العملية بشكل متقن، مع اتخاذ كافة التدابير لسد أي ثغرات وتسهيل إجراءات التسجيل بسلاسة ومرونة. كما وفرت الهيئة التسهيلات اللازمة للمرشحين في حال نسيان أو تلف بعض الوثائق

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

المطلوبة، مما يبرز التزامها بتيسير العملية الانتخابية بشكل يسير يضمن العدالة والمساواة بين جميع المرشحين

مرحلة الدعاية الانتخابية:

- خلال مرحلة الدعاية الانتخابية، تم رصد حالات متعددة من التجاوزات التي قد تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية، ومن أبرزها:
- بدء الحملات الانتخابية قبل الموعد المحدد: تم رصد حالات لبدء الحملات الانتخابية في بعض المناطق قبل الموعد الرسمي المعلن، حيث تم تعليق صور للمرشحين واستخدام المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي للدعاية المبكرة، مما يشكل مخالفة للقوانين التي تنظم فترة الدعاية الانتخابية ويؤثر على تكافؤ الفرص بين المرشحين.
- استمرار الدعاية الانتخابية خلال فترة الصمت الانتخابي: تم رصد حالات لاستمرار بعض القوائم العامة والمحلية في القيام بحملات دعائية خلال فترة الصمت الانتخابي، وهي الفترة التي تسبق يوم الاقتراع ويُمنع فيها أي شكل من أشكال الدعاية. هذا الانتهاك يؤثر على نزاهة العملية الانتخابية ويعطي أفضلية غير قانونية للمرشحين المخالفين.

مرحلة يوم الاقتراع:

يوم الاقتراع هو اليوم الذي يتوجه فيه الناخبون إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم. خلال هذا اليوم، وفيه تم رصد العديد من المخالفات والتجاوزات التي تؤثر على سير العملية الانتخابية، من بينها:

- سوء ترتيب غرف الاقتراع: تم رصد حالة في مركز "مدرسة جبيهة الثانوية للبنات"، حيث وُضع المعزل الانتخابي في زاوية تسهل رؤية الناخبين وهم يدلون بأصواتهم. هذا الخلل في ترتيب غرفة الاقتراع سمح لأحد المراقبين برؤية القوائم التي تم التصويت لها عن طريق الخطأ في حالتين من أصل خمسة، مما يشكل خرقاً لمبدأ سرية الاقتراع. تم التدخل مباشرة لحل المشكلة بعد الإبلاغ عنها، وتعديل ترتيب الغرفة.
- اكتظاظ في مراكز الاقتراع: تم رصد حالات اكتظاظ في العديد من مراكز الاقتراع، مما أدى إلى تأخير سير العملية الانتخابية وأثر على راحة الناخبين. هذا الاكتظاظ قد يؤدي إلى إحباط الناخبين من إكمال العملية، ويعزز احتمال حدوث الفوضى أو الانتهاكات.
- التصويت العلني: تم رصد حالات تصويت علني في بعض مراكز الاقتراع، حيث قام بعض الناخبين بالإفصاح عن أصواتهم علناً أمام الآخرين، وهو ما يعد انتهاكاً لمبدأ سرية التصويت.

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

- استمرار الحملات الانتخابية حول مراكز الاقتراع: على الرغم من حظر الحملات الانتخابية في يوم الاقتراع، تم رصد استمرار حملات دعائية في محيط بعض مراكز الاقتراع، مما قد يؤثر على قرار الناخبين في اللحظة الأخيرة.
- محاولات التأثير على الناخبين: تم رصد مشاهدات ومحاولات للتأثير على الناخبين عند مداخل مراكز الاقتراع، حيث حاول بعض الأفراد التأثير على اختيارات الناخبين بشكل مباشر، وهو ما يعد تدخلاً غير قانوني في سير العملية الانتخابية.
- خلو بعض دفاتر الاقتراع من بعض القوائم المحلية: تم رصد حالات لخلو دفاتر الاقتراع الخاصة بالقائمة المحلية في بعض المراكز نتيجة خطأ مطبعي. هذا الخلل كان قد يؤدي إلى ارباك الناخبين وتعطيل سير عملية التصويت.
- التلاسن والشتائم بين المرشحين: تم رصد حالات لتلاسن وسب أحد المرشحين داخل مراكز الاقتراع، مما خلق جواً من التوتر وعدم الانضباط داخل المركز الانتخابي.
- اطلاع رئيس اللجنة على اختيارات الناخبين: تم رصد حالة في "مدرسة صهيب بن سنان" بتجمع مدارس أم كثير – صويلح، حيث شوهد رئيس اللجنة يقف بالقرب من المعزل وينظر إلى اختيارات الناخبين، مما يعد انتهاكاً صارخاً لمبدأ سرية التصويت.
- توقف عملية التصويت في الجفر: تم رصد حالة توقف لعملية التصويت في منطقة الجفر نتيجة اعتراضات ومشاكل قبلية. أدى ذلك إلى تغيير موظفي إدخال البيانات واستئناف العملية بعد معالجة الوضع.
- انقطاع التيار الكهربائي: تم رصد انقطاع التيار الكهربائي في مركز اقتراع "مدرسة الاستقلال الأساسية للبنين" في مادبا – مليح، مما أدى إلى توقف العملية الانتخابية لمدة 32 دقيقة، قبل استعادة التيار واستئناف التصويت.
- الرشوة الانتخابية: تم رصد محاولات لشراء أصوات الناخبين في بعض الدوائر الانتخابية، حيث توافرت دلائل على قيام بعض المواطنين بعرض أصواتهم للبيع مقابل مبالغ مالية من المرشحين، وتزايد ذلك خلال الساعات الأخيرة من الاقتراع
- أعمال شغب ومشاجرات: تم رصد حالات لأعمال شغب ومشاجرات بين مندوبي المرشحين داخل مراكز الاقتراع، مثلما حدث في إحدى مدارس منطقة ماركا، مما استدعى تدخل السلطات لضبط الوضع.
- مناوشات على أبواب مراكز الاقتراع: تم رصد مناوشات ومشاجرات محدودة على أبواب بعض مراكز الاقتراع، مما أدى في بعض الحالات إلى إغلاق مداخل المراكز وتعطيل العملية لفترة مؤقتة.

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

- نقص الإشارات الإرشادية: تم رصد عدم وجود إشارات إرشادية واضحة توجّه الناخبين إلى مراكز الاقتراع، مما سبب ارتباكاً لبعض الناخبين وصعوبة في الوصول إلى المراكز المحددة.
- مضايقات للمراقبين: تم رصد تعرض بعض المراقبين لمضايقات وتضييق حريتهم في التنقل بين مراكز الاقتراع، مما أثر على قدرتهم على مراقبة سير العملية الانتخابية بشكل فعال.
- منع إدخال الهواتف: تم رصد حالات لمنع بعض المراقبين من إدخال هواتفهم المحمولة إلى غرف الاقتراع، بحجة أنها تعليمات صادرة من الهيئة، مما حدّ من قدرتهم على توثيق الأحداث أو التواصل بشكل فوري.
- عدم التأكد من هوية مرافقي الناخبين: تم رصد حالات في بعض صناديق الاقتراع، حيث لم يتم التأكد بشكل كافٍ من هوية مرافقي الناخبين، مما سمح لبعض المرافقين بالدخول أكثر من مرة مع الناخبين، وهو ما يعد خرقاً للإجراءات المتبعة.

مرحلة ما بعد الاقتراع (الفرز واعلان النتائج)

بعد إغلاق صناديق الاقتراع وبدء عملية فرز الأصوات، تم رصد العديد من الحالات التي كانت قد تؤثر على سير العملية الانتخابية وشفافيتها، ومنها:

- الربط الإلكتروني: تم رصد حالات لمشاكل في الربط الإلكتروني في بعض مراكز الاقتراع، مما أدى إلى تأخير في استخراج النتائج النهائية. هذا التأخير أثر على تدفق المعلومات بشكل فوري ودقيق، مما زاد من التوتر في بعض المناطق .
- تأخير السماح للمراقبين بالدخول: تم رصد حالات تأخير في السماح لبعض المراقبين، الحاصلين على تصاريح دخول رسمية، بالدخول إلى مراكز استخراج النتائج. هذا التأخير أعاق عملية المراقبة الفعّالة وأثار تساؤلات حول مدى شفافية بعض عمليات الفرز.
- وجود أشخاص غير مصرح لهم بالدخول: تم رصد تواجد أشخاص غير مصرح لهم بالدخول في بعض مراكز استخراج النتائج، مما يشكل انتهاكاً للقوانين المنظمة ويزيد من احتمالية التدخل غير المشروع في عملية الفرز.

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

التوصيات:

- تعديل المادة (71) من الدستور الأردني: ضمان الحق في التقاضي على درجتين فيما يتعلق بالطعن في صحة عضوية النواب، إلى جانب تعديل قانون الانتخاب ليشمل تقسيم الدوائر الانتخابية ضمن القانون نفسه، بدلاً من إصدارها عبر نظام خاص.
- إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية: ضمان تمثيل عادل وفعّال للناخبين من خلال تقسيمات جغرافية تعتمد على التوزيع السكاني الحقيقي، مما يعزز تساوي الأصوات ويعبر عن واقع التوزيع السكاني بشكل أفضل.
- ضمان احترام فترة الصمت الانتخابي: إجراء تعديلات قانونية صارمة تضمن الالتزام بفترة الصمت الانتخابي، وتطبيق المساءلة القانونية على المخالفين لتعزيز العدالة والمساواة بين جميع المرشحين.
- تشديد العقوبات على الجرائم الانتخابية: تعديل القوانين المعنية، مثل قانون الانتخاب وقانون العقوبات، بهدف تسريع ملاحقة مرتكبي الجرائم الانتخابية وتطبيق عقوبات صارمة، بما في ذلك إسقاط حق الترشح عن المدانين قبل موعد الاقتراع.
- تفعيل دور أجهزة إنفاذ القانون: تعزيز دور الأجهزة الأمنية والقضائية في ضبط الجرائم الانتخابية وتقديم مرتكبيها للعدالة لضمان نزاهة وشفافية سير العملية الانتخابية.
- التصويت العلني: اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمحاسبة المتورطين في التصويت العلني، مما يضمن سرية الاقتراع ويمنع أي تدخل يؤثر على حرية الناخبين.
- تطوير آليات الاقتراع: اعتماد آليات حديثة تمكن المغتربين والمرضى والمساجين والموقوفين الذين لم تصدر بحقهم أحكام قطعية من ممارسة حقهم في الاقتراع، بما يتماشى مع التطور التكنولوجي وتوفير السبل القانونية المناسبة.
- تعزيز سلامة العملية الانتخابية: تحسين الإجراءات المتعلقة بإدارة الانتخابات بإشراف الهيئة المستقلة للانتخاب، لضمان نزاهة وشفافية جميع مراحل العملية الانتخابية، من التسجيل إلى إعلان النتائج.
- تدريب وتأهيل الكوادر الانتخابية: دعم الهيئة المستقلة للانتخاب في تدريب وتأهيل كوادرها على تنفيذ كافة مراحل العملية الانتخابية، مع التركيز على استخدام أنظمة المعلومات لضمان سلامة الإجراءات.
- مراجعة قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022: تعزيز التمثيل النسبي وتعديل توزيع المقاعد الانتخابية بما يعزز العدالة. وتنظيم تمويل الحملات الانتخابية بشكل أكثر

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

صـرامة وتفعيـل الرقابـة عليهـا. وإدراج بـرامج تعليميـة حـول العمليـة الانتخابيـة والديمقراطية لزيادة الوعي العام.

مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 328 32 55 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net